

من حين اخراج العشر بعد الجزا اي الوقت الذي من شأنه ان يخرج فيه  
الزكاة وان لم يخرج فعلم ان المقدم في الحول الاول زكاة العين وهو الاصح  
وقيل يقدم زكاة التجارة ويؤخذ من قول الروضة كما صلها وان قوتنا  
زكاة التجارة قال في التهذيب تقدم درها ونسلها وصورها وما  
التحذير منها ومن توجيه الشايفي بان زكاة التجارة انفع للفقير  
لكونها تقوم مع هذه الذكوات انه لا يفي فيها على الاول فلو حدث  
نقص في اثن الحول في الاربعين سائمة انتقل الحكم الي زكاة التجارة  
واستأنف حولها كما لو ملك الاربعين لا للتجارة ثم اشترى بها عرض  
تجارة فانه يستأنف حولها فلو حدث نتاج بعد استئناف حول  
التجارة لم يغفل الي زكاة العين لان عقاد الحول للتجارة فلا يغير  
هذا كله اذا لم يسبق حول زكاة التجارة وجوب زكاة العين حول  
التجارة كان اشترى بها عرض او زرعها قبل الزهر ولا يشتد  
فلم يقطع حتى يذري الثمر واشتد الحب على ملكه وتم نصابا  
او تقارنا كان اشترى اربعين سائمة للتجارة او خيل فيها  
اصلاها عند تمام حول الشرافان سبقها كالتجديد ثم حول التجارة  
قبل زهرها واربعين سائمة اشتواها بعد ستة اشهر من  
حول التجارة فتجب زكاة التجارة للحول الاول وكذا الكل حول بعد  
في العشر لان الزكاة لا تتكرر في عينه دون السائمة بل يتعقد  
الحول من تمام حول التجارة لزيادة العين فيها ابدان ولو ذري التمرد  
في الصورة الاولى بقدر تمام الحول الاول بشهر مثلا وفيه نظير  
والظاهر وجوب زكاة لتحقق شرط الوجوب ثم اخراج العشر الجيب

في الثمر والزرع لا يمتنع زكاة التجارة في الارض والشجر كالواشترى  
تجيدا مثمرة او امرضا مزرعة فزهي الثمر واشتد الحب وتم نصابها  
ويغار ما سبق في الماشية من انه لا تجب زكاة التجارة في فوايدها  
بانها تادجة لامهالما اخرجت زكاتها بخلاف هذا اذ ليس الارض  
والشجر نصابا لم تضم قيمة العشر اليهما ليكمل النصاب كما صح في الروضة  
وينبغي ان يقال اذا اخرج زكاة العشر اجبت حوله عن التجارة من  
حين الاخراج لانه مال تجارة واذا تم حول الارض والشجر لم تبلغ قيمتها  
نصابا انقطع هذا الحول وايت دي من حيثه فينبغي ان يضم العشر  
اليها في مال النصاب دون الحول فاذا تم حوله من حين اخراج زكاة  
العين فيه اخرجته زكاته عن التجارة وان لم يبلغ نصابا قبلت  
ذلك واشترى قول المهمل تقوم عند الحول انه لا نظر الي قيمتها قبل  
ذلك فلا يضر نقصها عن النصاب قبل تمام الحول وهو صحيح فان  
العتبة في كونها نصابا انما هو اخر الحول دون اوله ووسطه لانه وقت  
الوجوب ويقطع النظر عما قبله اضطراب القيمة فلا يقطع الحول انقصها  
عن نصاب قبل ذلك بل متى بلغت قيمتها اخر الحول نصابا زكاتها  
وان نقصت قبله فاذ لم تبلغه اخر الحول فلا ذلكان ويبطل الاول ما  
ويثبت احول ثان من تمامه الا ان يكون معه من اول الحول ما يكمل  
به النصاب فيذكرها اخر كما قاله في شرح المهذب لو كان معه مائة  
درهم فاشترى عرضا للتجارة بخمسين منها فبلغت قيمته في اخر  
الحول مائة وخمسين لربيه زكاة الجميع بخلاف ما لو لم يكن معه ذلك  
من اول الحول كان اشترى بالمائة للذكوة عرضا ثم بعد ستة اشهر  
ملك خمسين فانه انما يذري الجميع اذا تم حول الخمسين ذكره الاسوي وعزاه